

«سبوتنيك في» آخر أدوات روسيا لتعزيز النفوذ الجيوسياسي

رغم أن البعض من المحللين يرون أن المواجهة المحتملة بين الولايات المتحدة والصين تركت روسيا على الهامش في عدة مجالات حيوية، فإن الكرملين يبدو مصرا على إعطاء انطباع بأن موسكو قوة يمكنها خوض كل المواجهات الممكنة مع الغرب من بوابة إنتاج لقاح فعال ضد فايروس كورونا، والذي سيجعلها تعزز نفوذها الجيوسياسي.

● موسكو - نقلت روسيا جبهة معاركها إلى مكافحة الوباء ضمن حرب لقاحات بين القوى الكبرى بهدف ترسيخ وجودها على المسرح العالمي إلى جانب مبيعات الأسلحة وصادرات الطاقة، فقد أعلنت جائحة كوفيد - 19 موسكو أداة أخرى لسياسة النفوذ في الخارج على ما يبدو. وعملت روسيا منذ شهر، مثل العديد من البلدان الأخرى في العالم، على عدة مشاريع لقاحات مضادة لوباء كوفيد - 19 وتم تطوير لقاح بالتعاون مع وزارة الدفاع، التي أشادت بتجارب سريرية على عسكريين قالت إنهم أظهروا بوضوح استجابة مناعية ظاهرة ضد فايروس كورونا المستجد من دون تسجيل أي عوارض جانبية أو غير معهود.

وقبل إعلان الرئيس فلاديمير بوتين في أغسطس الماضي بأن روسيا سجلت أول لقاح ضد كورونا في العالم هو «سبوتنيك في»، بعلاوات استنفهام، فالتعلماء في الداخل والخارج عبروا عن القلق إزاء عدم إتصاف تجارب اللقاح على أعداد كبيرة من الناس، ومن عدم نشر معطيات مهمة بشأن اللقاح علنا. ومع أن مطوري اللقاح أعلنوا أنه يتمتع بفعالية تفوق نسبة 95 في المئة، وفق بيانات أولية من المرحلة الثالثة للتجارب، لكن المعطيات الكاملة لم تنشر بعد لأن التجارب لا تزال مستمرة، غير أن محللين يقولون إن الخطوة في حد ذاتها لها اعتبارات جيوسياسية إضافة إلى الصحة العامة، ويهدف إلى التأكيد مجددا على الرسالة الضمنية لحكم بوتين المستمر منذ عقدين، وهي أن روسيا عادت.

تاتيانا ستانوفيا
اللحاق وسيلة بوتين
لإثبات أن بلده في
مقدمة نخبه العالم

جان دو غلينياستي
روسيا تريد الاستفادة
القوى من سياسة
القوة الناعمة

لكن حتى الآن لم يتطوّر سوى حلفاء موسكو للانضمام إلى نشر اللقاح، وهذا يظهر مدى المعركة المحتدمة مع الغرب حول ذلك، فبينما أكدت كل من الهند وفنزويلا وبيلاروس أنها مستعدة للاشتراك في تجارب سريرية لمعرفة حدود نجاح لقاح «سبوتنيك في»، قالت حكومات أخرى صديقة للكرملين إنها طلبت مسبقا أكثر من مليار جرعة من اللقاح، وفي نهاية الأمر، بحسب ستانوفيا، تبقى علامة استفهام حول ما إذا كان اللقاح حلفاء ام لا، إن يُنظر إلى روسيا باعتبارها تستخدمه وسيلة لتعزيز النفوذ الجيوسياسي. وحذرت الباحثة قائلة «لتحقيق مكاسب جيوسياسية تحتاج أولا إلى منتج ناجح». وحتى وإن تمكنت روسيا من إثبات جدوى اللقاح تبقى المسائل اللوجستية لنقله في أماكن مختلفة من العالم أمرا صعبا للغاية وتحتاج موسكو لكي تستقطب حلفاء جدد أن تعمل على هذه النقطة، التي تشكل تحديا كبيرا.

وقد سارعت روسيا إلى نشر اللقاح وسط آمال بتجنب تدابير إغلاق جديدة من شأنها أن تلحق مزيدا من الضرر بالاقتصاد، وفيما أعادت دول أوروبية مؤخرا فرض قيود لاحتواء الفايروس، امتنعت موسكو عن ذلك، وعلقت آمالها عوضا عن ذلك على لقاح سريع. وفي وقت سابق هذا الشهر، أعلنت موسكو تلقي طلبات مسبقة لنحو 1.2 مليار جرعة من «سبوتنيك في» من أنحاء العالم غير أن السلطات أشارت إلى أن مليوني جرعة فقط سيتم إنتاجها في البلاد بنهاية العام الحالي، رقم أدنى بكثير مما يحتاج له قرابة 145 مليون روسي للحصول على جرعتين ضروريتين من اللقاح.



من سيحشر خصمه في الزاوية

تقليص القوات الأميركية في أفريقيا.. تكتيك أم إعادة تحديد للأولويات

واشنطن تضع عينا على توسع روسيا والصين والأخرى تدعم شريكها فرنسا



الرحيل لا يعني انتهاء المهمة

أخرى مثل النيجر وبوركينا فاسو، ليجاوزوا الساحل إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء الملتدة على المحيط الأطلسي.

ولذلك، يعتقد المحللون أن الخطوة الأميركية لتقليص حجم تواجداتها العسكري بالمنطقة، لا تخدم الاستراتيجية الفرنسية في إشراك حلفائها وخاصة الأوروبيين في تحمل جزء من الأعباء المالية والعسكرية لعملياتها بالساحل. وتواجه الحكومة الفرنسية انتقادات داخلية تحذر من غرقها في مستنقع الساحل الأفريقي، ورفض السكان المحليين لتواجد قواتها على أراضيهم، باعتبارها مستعمرا سابقا ما زالت له أطماع في بلدانهم.

وقالت وزيرة الدفاع الفرنسية فلورنس بارلي، خلال زيارة قامت بها إلى البنتاغون، في يناير الماضي، إنها بينما تدرّك «حاجة الولايات المتحدة إلى إعادة تمركز القوات بعيدا عن المنطقة، فإن بعض القدرات الأميركية، مثل الاستخبارات والمراقبة، لا يمكن تعويضها».

وتشكل الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا تهديدا كبيرا للأمن في المنطقة خاصة منذ مقتل زعيم داعش أبو بكر البغدادي العام الماضي، وبخشي مسؤولون في البنتاغون أن يؤدي تقليص الوجود العسكري الأميركي إلى تدهور الوضع الأمني.

فبحسب تقييم أجرته وكالة الاستخبارات الأميركية نقله تقرير المفتشية العامة لوزارة الدفاع، فإن «تهديد الجماعات المتطرفة في غرب أفريقيا ازداد بشكل كبير خلال السنوات العشر الماضية». وذكر أن بوكو حرام وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين المرتبطة بالقاعدة وداعش في غرب أفريقيا وداعش في الصحراء الكبرى استمرت في التوسع جغرافيا وشنت هجمات تهدد مصالح الشركاء.

ويعد القضاء على إمارة داعش في العراق وسوريا ثم ليبيا، بات ثقل التنظيم مركزا بالساحل وغرب أفريقيا، في المحور الممتد من شمال شرقي نيجيريا مرورًا بالنيجر وصولًا إلى الشمال الغربي مالي، إذ ذكر تقرير لمؤشر الإرهاب العالمي (جي.تي.إي) صدر الشهر الماضي أن «أفريقيا جنوب الصحراء كانت الأكثر تضررا مع وجود 7 من أكثر 10 دول شهدت ارتفاعا في عدد ضحايا الإرهاب، في هذه المنطقة».

وتسعى الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل لتشكيل إمارة لها في الصحراء الأفريقية الكبرى تمتد من موريتانيا غربا إلى إقليم دارفور السوداني شرقا، ودعم التنظيمات الإرهابية في نيجيريا جنوبا والجزائر شمالا، باعتبارها أكبر دولتين في المنطقة، تشكلان خطرا على مشروعها لإسقاط دول الساحل الفقيرة والهشة أمنيا.

بينما يجر القوات القتالية لمنافسة القوى العظمى مثل الصين وروسيا، بعد أن أدرجت إدارة ترامب هذين البلدين في قائمة التهديدات الأساسية للولايات المتحدة.

فقدان شريك نشط

باعتبارها شريكا نشطا ساعدت الولايات المتحدة حليفها في الناتو فرنسا، التي وجدت نفسها بعد ثماني سنوات من القتال في الساحل ضد الجهاديين شمال مالي، منهكة وأخفقت في منعهم من التمدد لدول

الرقم إلى أقل من ذلك بعد قرار سحب أغلبية القوات الموجودة في الصومال، المقدر بنحو 700 عنصر، مطلع يناير المقبل.

وبينما لم يتضح بعد متى سيتم استبدال 760 عسكريا أميركيا، منتشرين في غرب أفريقيا وبالأخص في منطقة الساحل، بمدربين متخصصين لن يخوضوا عمليات قتالية مباشرة ضد الجماعات المسلحة إذ لا توجد خطة سحب القوات حماسية لدى مسؤولي البنتاغون، الذين يعتقدون أن التهديد الإرهابي في أفريقيا ما زال عاليا.

ففي نوفمبر الماضي، ذكر تقرير المفتش العام بوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، أن الوزارة تقول إنها بحاجة إلى أن تظل (هذه القوات) في موقعها، لتحديد هذه التهديدات بشكل استباقي، وتحديد نطاقها وحجمها، والرد بشكل مناسب.

لكن وزير الدفاع السابق مايك إسبر، طمان شركاء بلاده، في فبراير الماضي، من أن خطط استبدال القوات القتالية التقليدية بمدربين عسكريين متخصصين، ستترك «نفس العدد تقريبا من القوات في القارة».

بعد نحو عقدين من الحرب على الإرهاب، التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر 2001، تجد الولايات المتحدة أنها غرقت في مفاة معارك لا نهاية لها، فمن أفغانستان إلى العراق وسوريا واليمن والصومال والنيجر ومالي إلى غرب أفريقيا، تخوض واشنطن حربا مفتوحة زمانيا ومكانيا.

وبدل أن تقضي على الجماعات الإرهابية أو احتوئها، فإن هذه الجماعات تتمدد رغم ضربات القوية التي تتلقاها، وتستمر في رفض شعوب المنطقة لوجود قوات أجنبية على أراضيها.

وبالتزامن مع هذه الحرب المفتوحة مع الإرهاب، استنزفت الولايات المتحدة الكثير من مواردها البشرية والمادية، في الوقت الذي صعدت الصين اقتصاديا أقوى اقتصاد في العالم.

كما أن روسيا تتوسع وتسيطر نفوذها العسكري في عدة مناطق من العالم وتضم أجزاء من أوكرانيا وجورجيا، وتوسع نفوذها في أجزاء من القوقاز وسوريا وليبيا. ولذلك يمثل خيار انسحاب الولايات المتحدة من بؤر التوتر، خيارا اضطراريا يتفق بشأنه الديمقراطيون كما الجمهوريون تحت ضغط الناخبين الأميركيين ودافعي الضرائب.

وحتى لا تترك واشنطن فراغا أمنيا في المناطق التي ستسحب منها، فإنها تفضل التركيز على إرسال مدربين متخصصين بدل قوات قتالية، لتقليص الخسائر البشرية وعدم استفزاز شعوب المنطقة، وأيضا التفرغ لخطر آخر بدأ يتعاظم.

وكان إسبر، قد أكد أن استبدال القوات القتالية بمدربين سيحسن العلاقات الأميركية مع الشركاء الأفارقة،

من أفغانستان مرورًا بالصومال، وسوريا وصولًا إلى الصومال، نشرت الولايات المتحدة طيلة سنوات قواتها العسكرية في تلك البلدان لتحقيق غاية وحيدة وهي مكافحة الجماعات المتطرفة وإحلال الديمقراطية. ومع أن تلك السياسة تثير الجدل حول مدى نجاحها انتقل المراقبون إلى مناقشة أبعاد الخطط المتعلقة بتقليص أعداد تلك القوات وركزوا على قارة أفريقيا، التي تموج بالصراعات وخلقت عينا جيوسياسية على الإدارات الأميركية المتعاقبة.

● واشنطن - تثير سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بخفض عدد الجنود الأميركيين المنتشرين خارج أراضيها، مع عدم التخلي عن دورها في مواجهة التنظيمات المتشددة وبناء القدرات العسكرية في البلدان التي تنتشر فيها قواتها سبلا من النقاشات حول الأهداف الاستراتيجية من وراء ذلك.

وبين من يقول إنه مجرد تكتيك أميركي لمواجهة حسابات القوى الكبرى مثل روسيا وفرنسا والصين، وإنه مجرد إعادة تحديد الأولويات بهدف تقليص الخسائر في صفوف الجنود وتقليص الإنفاق العسكري للتركيز على سياسات أخرى أكثر أهمية، تبقى القضية الأهم في كيفية ملء الفراغ الذي ستتركه القوات الأميركية دون أن يؤثر ذلك على الهدف الأول وهو مكافحة الإرهاب.

ومع وصول الرئيس الأميركي المنتخب جو بايدن، إلى البيت الأبيض، ليس من المتوقع أن يتراجع عن خطط سحب القوات من الخارج أو تقليصها، والتي بدأت منذ كان نائبا للرئيس باراك أوباما، واستكملها في ما بعد الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب.

مواجهة روسيا والصين

خلال حملته الانتخابية، صرح بايدن، لصحيفة «ستارز أند سترايبس» العسكرية الأميركية، أنه يؤيد سحب القوات ولكن «لا يزال يتعين علينا القلق بشأن الإرهاب وداعش».

فلورنس بارلي
القدرات الأميركية في
الاستخبارات والمراقبة
لا يمكن تعويضها

ومنذ ما يقارب أحد عشر عاما وعندما كان الكثيرون في إدارة أوباما يحثونه على زيادة القوات العسكرية في أفغانستان كان بايدين صوتا معارضا ولذلك فقد تستمر في المرحلة القادمة خطط سحب واشنطن لقواتها من بؤر الحروب الطويلة مع الإبقاء على الحد الأدنى من جنودها لضمان عدم انهيار حلفائها أمام ضربات الجماعات المسلحة.

وبعيدا عن العراق وأفغانستان وسوريا، يعيد الجيش الأميركي ترتيب أولوياته في قارة أفريقيا من خلال خطط لسحب معظم قواته القتالية من البؤر الساخنة، مقابل تعزيز تدريب الجيوش المحلية لمواجهة التنظيمات الإرهابية بهدف التركيز أكثر على مواجهة تحديات صعود كل من الصين وروسيا.

لكن التنظيمات الإرهابية وإن تراجعت في مناطق عدة من العالم، إلا أن نشاطها يزداد بمنطقة الساحل وغرب أفريقيا، مما يدفع حلفاء واشنطن الأوروبيين والأفارقة للتساؤل حول تأثير هذه الانسحابات على الأوضاع الأمنية بالمناطق الساخنة في القارة السمراء.

فمنذ فبراير وإلى غاية نوفمبر الماضي، قلص الجيش الأميركي وجوده العسكري في أفريقيا من ستة آلاف إلى 5100 جندي، أغلبهم في جيبوتي، المطلة على مضيق باب المندب الاستراتيجي. ومن المرجح أن يتقلص